الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

١٦ صفحة | أسبوعية- سياسية | السنة الثالثة والعشرون | العـدد (١٣٣٠) - الاثنين ٢٦ ذي الحجة ١٤٢٧هـ - الموافق ١٥ يناير ٢٠٠٧م | ٢٠ ريالاً

استثمار جاذب

• يجب إزالة الاستحداثات التي قد تعيق عملية الاستثمار والعمل على خلق بيئة ومناخ استثماري مناسب وجاذب..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

تشتمل على خمس منظومات أعدتها الحكومة

المصفوفة الوزارية التنفيذية لبرنامج رئيس الجمهورية ٣

البركاني: همّنا الأول تحويل برنامج الرئيس إلى برامج تنفيذية ٥

صرح مصدر مسئول في اللقاء المشترك! ٨

الأمية.. إلى أين تتجه؟ ١٠

رئيس الجمهورية في المكلا ضمن زياراته التفقدية لمحافظات الجمهورية

□ المكلا -«سبأ»:

■ وصل فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح مساء أمس الى مدينة المكلا بمحافظة حضرموت في إطار زياراته التفقدية لمحافظات الجمهورية.

كان في استقباله عبدالقادر علي هلال محافظ حضرموت، وعمير مبارك عمير وكيل المحافظة والمهندس فهد سعيد المنهالي وكيل المحافظة المساعد للشئون الفنية والعميد احمد محمد الحامدي مدير أمن المحافظة وصالح الجريزع مدير الأمن السياسي وعدد من المسئولين.

عملية واسعة للإصلاح والتحديث تشهدها الإدارة الحكومية

■ إلغاء مظاهر الازدواج الإداري والوظيفي

■ تدوير الوظيفة العامة وتبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية والحكومية

■ تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي

□ صنعاء- «الميثاق»

■ عملية إصلاح وتحديث واسعة تشهدها الإدارة الحكومية بدءاً من هذا العام في إطار المصفوفة الوزارية التنفيذية للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وتهدف إجراءات هذه العملية إلى تحديد وظيفة الدولة بما يكفل افساح مجال أوسع لدور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال مراجعة الدراسة الخاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تحتفظ بها الحكومة، وتوزيعها بين السلطتين المركزية والمحلية وتحديد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات، والأدوار والوظائف لكل وحدة من وحدات الخدمة العامة، وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تتخلى عنها الدولة لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.. كما تسعى الإجراءات الجديدة إلى تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة بما يعزّز التفاعل والتكامل بين مؤسسات الدولة ووحداتها الإدارية وإلغاء مظاهر الازدواج الإداري والوظيفي، إلى جانب مواصلة بناء القدرات المؤسسية في الجهاز الحكومي بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية.

وتتضمن أبرز الإجراءات القادمة تدوير الوظيفة العامة في المراكز القيادية والالتزام بمعايير الكفاءة والنزاهة في اختيار الموظف العام، ومواصلة الاهتمام بالكفاءات الوطنية من ذوي التخصصات العلمية والإدارية والمهنية وتطوير قدراتهم واستقطابهم للاستفادة منهم في مجال تطوير الإدارة الحكومية وفي إطار تطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب، وكذا تعزيز الشفافية في جميع المعاملات والإجراءات الحكومية وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بسهولة ويسر.

وتشمل مهام الإجراءات الخاصة بمصفوفة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تبسيط وتسهيل المعاملات الخدمية والحكومية بما يعزّز بناء الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية، والالتزام بمواعيد محددة لإنجاز معاملات المواطنين بيسر لدى الإدارات الحكومية، وكذلك تطوير نظم وتقنيات المعلومات بما يساعد على سلامة التخطيط واتخاذ القرار الإداري. ويهدف الاهتمام بموظفي الدولة ستتم زيادة المرتبات والأجور والبدلات لموظفي الدولة والقوات المسلحة والأمن وبما يضمن لهم مستوى معيشي أفضل والعيش الكريم بشرف وعزة وكرامة ويجنبهم الوقوع في أي مغريات من قبل أي قوى متربصة بالأمن والاستقرار والوحدة الوطنية وتدين بالولاء لغير الوطن وتسعى لافسادهم ودفعهم للاخلال بأداء واجباتهم الوطنية.

بالإضافة إلى رعاية أبناء الشهداء وجرحى الحرب والواجب والمتقاعدين وضمان حياة حرة وكريمة لهم ولأسرهم، وكذا رعاية وكفالة حقوق المعلمين والتربويين بما يحقق الاستقرار المعيشي والوظيفي لهم، ومواصلة الاهتمام بالكادر العامل في القطاع الصحي وتحسين أحوالهم المعيشية والارتقاء بمستوى تأهيلهم علمياً وعملياً.. وفي إطار الاهتمام بالمدرسين والأطباء تطمح الإجراءات الجديدة إلى تحسين أحوال أساتذة الجامعة والعاملين فيها من حيث الأجور والمرتبات والاهتمام ببناء القدرات التربوية والمهنية لأساتذة الجامعة والكليات والمعاهد العليا.

ومن أجل تطوير وتحسين الإدارة ومكافحة الفساد تستهدف تلك الإجراءات تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في كافة نواحي العمل الحكومي ووضع التشريعات المنظمة لذلك، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع الموظف من شغل أكثر من وظيفة سواءً في إطار الدولة أو في القطاع الخاص، فضلاً عن إعادة توزيع القوى العاملة.

الإدارة.. آمال عريضة للتقدم

إسكندر الأصبحي

■ ليس في وسع أي منا أن يدعي أن «الإصلاح الإداري» قد تحقق عندما كان ضمن مسمى وزارة الخدمة المدنية.. كذلك الأمر في البحث العلمي وقد صارت له وزارة ضمن التعليم العالي لايزال مجرد «هيكل» في الفراغ.. ففي مجال التنظيم الإداري جرت العادة كلما برزت مشكلة أن يكون الحل في استحداث منظمة جديدة «وزارة أو قطاع أو إدارة عامة..إلخ» أو دمج منظمات قائمة.. وهو حل أثبت بالتجربة عدم جدواه لأنه يقتصر على الاستحداث أو الدمج هيكلياً، دون مضمون يتحرك إبداعاً وإنجازاً حقيقياً في الواقع.. وباختفاء الإصلاح الإداري كمسمى ضمن وزارة الخدمة المدنية.. لم يغب كمهمة لدى هذه الوزارة والحكومة عموماً.. شيء من الإصلاح الإداري تم تحقيقه خلال السنوات الماضية، لكن التجزؤ والمباعدة بين الخطوات الإصلاحية بل والتباطؤ تجعلنا لا نشعر بحدوث إصلاحات إدارية خاصة أن ما جرى منها هي من النوع غير الملموس.. ضف إلى أن التجزئ والتباطؤ والمباعدة في الإصلاحات الإدارية غالباً ما تؤدي إلى نتائج غير ذات قيمة..

يهدف برنامج التحديث والتطوير الإداري الذي أطلق قبل نحو سبع سنوات إلى تعزيز المناخ لنمو القطاع الخاص وتنشيط الاستثمارات وإلى تمكين الحكومة من تقديم الخدمات الضرورية بدرجة عالية من الجودة والكفاءة وبأقل كلفة اقتصادية.. غير أن الهيكل التنظيمي للدولة بما يعاني من عيوب واختلالات وقف عليها برنامج الإصلاح بالتحليل واقتراح المعالجات لايزال على نفس الصورة التي كان عليها قبل البدء في تنفيذ البرنامج.. وهذا يعني استمرار المشكلات والآثار السلبية الناتجة عما يعانيه هذا الهيكل من عيوب واختلالات.. تتمثل في ارتفاع كلفة أداء الجهاز الإداري للدولة وهدر الإمكانات، وتدني مستوى الخدمات التي يقدمها فضلاً عن إضعافه للدور الإشرافي والرقابي للدولة، وما ينتج عن ذلك من تهاون في الأداء، والإسهام في خلق مناخ موات لبروز شتى مظاهر الفساد.

غير أن ذلك لا يعني العجز عن تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل والفاعل.. فالدولة اليوم أصبحت أكثر إدراكاً لحجم هذا التحدي.. وربما كان لتدني مستوى الإنجازات عن مستوى الأهداف والتطلعات ما يدعو إلى إعادة النظر في كثير من المسلمات حول قضية الإدارة وإصلاحها..

«لا غضاضة بأن الإدارة هي العنصر الحاسم في التنمية، لكن القضية هي أن أداء الجهاز الإداري لم يكن دائماً في مستوى التطلعات».. وكما عبر أحد علماء الإدارة فإن ليس ثمة من كلمة تحتوي آمالاً عريضة للتقدم الحضاري للدول مثلما تحتويه كلمة «إدارة»..

في الأفق آمال وخطوات واسعة لتحقيق إصلاح وتطوير إداري شامل وفاعل وملموس.. وهذا ما تضمنته أجندة الحكومة لهذا العام وفي برنامجها لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية..

قوانين جديدة لتنظيم التجارة الخارجية والوكالات

■ من المتوقع ان يقر مجلس النواب خلال الأيام القادمة ثلاثة قوانين جديدة خاصة بتنظيم التجارة الخارجية وأعمال الوكالات التجارية في اليمن.

وأوضح حازم النجار مدير عام التجارة بوزارة الصناعة في تصريح نشره موقع «٢٦سبتمبر نت» ان لجنة الصناعة والتجارة بمجلس النواب والتي يشارك فيها خبراء من وزارة الصناعة والمكلفة بوضع أهم الملاحظات على القوانين التجارية الجديدة قد استكملت وضع كافة ملاحظاتها حاليا ولم يبق إلا التصويت النهائي من قبل أعضاء المجلس عليها قريبا تمهيدا لإصدارها خلال الشهر المقبل

وقال ان تلك القوانين تأتي لتلبية احتياجات الانفتاحات الاستثمارية التي تعيشها اليمن اليوم وبما يلبي توجهات القيادة السياسية اليمنية في مشروعها الحضاري والمتمثل بإقرار آلية حرية التجارة وخطوات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية الجارية حاليا.

□ □ □

أجهزة الأمن تضبط عصابة تهريب لآثار ومومياوات في المحويت

■ تمكنت الأجهزة الأمنية بمحافظة المحويت بالتنسيق مع مكتب الآثار بالمحافظة من احباط محاولة تهريب عدد من المومياوات المحنطة التي تم السطو عليها من المقابر الصخرية بمديرية الطويلة بهدف المتاجرة بها.

وقال محمد راجح مراد نائب مدير عام مكتب الآثار بالمحافظة في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الأجهزة الأمنية بمديرية الطويلة وبعد تلقيها بلاغ من مكتب الآثار عن وجود محاولات للسطو على المومياوات والآثار تعقبت هذه المحاولات وألقت القبض على أحد أفراد العصابة ويدعى (ع م ن) وبحوزته ثلاث مومياوات محنطة, لافتاً إلى أن التحقيقات مع المتهم المضبوط كشفت عن ضلوع ستة أشخاص آخرين في هذه الجريمة تعقبتهم الأجهزة الأمنية وضبطت خمسة منهم فيما تتواصل إجراءات تعقب المتهم السادس لاستكمال إجراءات التحقيق في هذه الجريمة وإحالة المتهمين للنيابة ثم القضاء.

وفي حين أشاد مراد بتعاون رجال الأمن مع المعنيين بالحفاظ على الآثار, طالب باتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يقومون بمثل هذه الأعمال المستهدفة للآثار بكافة أشكالها بإعتبارها تمثل ذاكرة ثقافية وعلمية لكل أبناء اليمن.

يشار الى ان السلطة المحلية ومكتب الآثار بالمحافظة أحبطا نهاية نوفمبر من العام الماضي محاولة نهب عدد من المواقع الاثرية بمديرية الطويلة من قبل ستة أشخاص تم القاء القبض عليهم قبل أن ينفذوا مخططهم، واخضعوا للتحقيق وأحيلوا للمحاكم.

القطاعات الاستكشافية تصل إلى ٤٧ قطاعاً هذا العام

اكتشافات نفطية وغازية وتوقعات بزيادة في الإنتاج

□ صنعاء- «الميثاق»

■ أكد الدكتور أحمد علي عبداللاه رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط أن العام ٢٠٠٧م سيشهد ارتفاع عدد القطاعات النفطية الاستكشافية من ٢٦ قطاعاً إلى ٤٧ قطاعاً استكشافياً تديرها شركات عالمية من مختلف الجنسيات.

وقال عبداللاه إن خطة الهيئة ستركز على التنقيب عن النفط في البحر، ووضع عدد من الامتيازات في المنافسة الدولية في خليج عدن والبحر الأحمر.

وتابع المسئول النفطي «لدينا حقول غير مستغلة حتى الآن، وفي قطاع إس١ في شبوة يوجد نفط ثقيل، والأرقام تقول انه يحتوي على نصف مليار برميل لم يستغل حتى الآن».

وأشار إلى أن اليمن مازال في طوره الأول بالنسبة لعملية الاستثمار النفطي والصناعة البترولية، وهناك أحواض رسوبية جديدة سيتم العمل فيها اعتباراً من هذا العام، وهناك مناطق غازية واكتشافات جديدة في مأرب والجوف بالإضافة إلى احتمالات بوجود الغاز في خليج القمر ومناطق العمق في خليج عدن والبحر الأحمر وشمال حضرموت.

وقال رئيس الهيئة «نحن بشكل أساسي نركز على مسألة إنتاج النفط وهي شغلنا الشاغل، ولدينا زيادة كبيرة في حجم الطلبات الاستثمارية.

وأوضح أن الهيئة بصدد دراسة كيفية إعادة حقن جزء من الغاز بمنطقة المسيلة إلى باطن الأرض، وان يستغل الجزء المتبقي في مشاريع محلية.

وأشار في حوار أجرته معه مجلة «الاستثمار» إلى الاهتمام بالكادر النفطي الذي هو في صميم عمل الهيئة على أساس الإعداد للمستقبل.

وأضاف ان حجم الاستثمار النفطي يزيد مع زيادة أسعار النفط وهذا يتطلب إيجاد شراكة مع الشركات الأجنبية وليس مجرد رقابة إشرافية عليها.

وقال: «خطتنا القادمة تكوين شركات مشتركة تعمل في مجالات التشغيل والخدمات النفطية».

وأكد رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط أن المنطقة الممتدة من جنوب البحر الأحمر من الحدود اليمنية السعودية وحتى خليج عدن وخليج القمر وأيضاً المنطقة المحيطة بجزيرة سقطرى فيها أحواض رسوبية، وهذه المناطق تم تقسيمها إلى قطاعات امتياز بمساحات محددة تتكيف مع أسعار النفط الحالية، ورغبة الشركات العالمية في الاستكشاف في مناطق عذراء وجديدة.

وتابع المسئول النفطي «لدينا مؤشرات جيدة وواضحة في البحر الأحمر حتى أن النفط يخرج إلى السطح في بعض المناطق، هناك في خليج عدن اكتشاف منذ عام ١٩٨٨م قامت به شركة أجيب في حقل شرمة وأعلن وقتها أنه دون التجاري ولم يطور وهذا يعني أن النفط موجود ليس فقط من الناحية النظرية وإنما من خلال الاستكشافات، مما يعطي زخماً كبيراً في هذه المناطق، ونتوقع اقبالاً واسعاً على الاستثمار فيها..

أما الشروط فسوف تتكيف مع ظروف النفط العالمية وتتناسب كذلك مع النفقات الكبيرة في المناطق البحرية».

ولفت الدكتور عبداللاه إلى أن الاحتياطي يقدر حالياً بحوالي ٩,٧ مليار برميل، والإنتاج ٣٧٠ ألف برميل من النفط يومياً.

وتوقع زيادة قريبة بعد أن تدخل الحقول العشرة الجديدة خطة الإنتاج.

وقال: «هناك اكتشافات في آبار جديدة بحقول منتجة بصخور الأساس في القطاع ١٠، لكن بشكل عام الآن يجب أن نبني المنشآت والأنابيب، هدفنا أن نعيد الإنتاج إلى ما كان عليه في حدود ٤٠٠ ألف برميل يومياً.. وفي السنوات القادمة سيشهد اليمن زيادة ملحوظة جداً في إنتاج النفط لأن حجم الأعمال الاستكشافية كثيفة، ولدينا معلومات واعدة».

اللجنة العليا اليمنية-الأردنية توقع الاسبوع القادم على ٢١ اتفاقية للتعاون بين البلدين

■ تنعقد بصنعاء الأسبوع القادم اللجنة العليا اليمنية-الأردنية المشتركة في دورتها الثانية عشرة، برئاسة دولة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء ودولة الدكتور معروف البخيت رئيس الوزراء الأردني.

ويوقع البلدان خلال اعمال اللجنة العليا في الفترة ٢١-٢٤ يناير الجاري في صنعاء على ٢١ اتفاقية وبروتوكولاً وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم في مختلف مجالات التعاون الثنائي.

وقد اختتمت أمس اللجنة الفنية التحضيرية للجنة العليا اليمنية الأردنية المشتركة اجتماعاتها برئاسة الدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي.. والدكتور منتصر العقلة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.. وانتهت اللجنة الفنية من إعداد محضر الاجتماعات الذي سيرفع الى اللجنة العليا، كما تم تجهيز ٢١ اتفاقية وبروتوكولاً وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم، ستقدم الى اللجنة العليا للتوقيع عليها.

□ تفاصيل ص٣ .

الثقافة القمعية والشمولية لقيادة الاشتراكي أحدث المأساة

سياسيون يحاكمون المسئولين عن أحداث يناير ٨٦م

□ عدن- «الميثاق»

■ أجمع المشاركون في الندوة حول الذكرى الـ٢١ لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م- أن تلك الأحداث تعد نقطة سوداء في صفحات نضال الحركة الوطنية وتاريخ العمل السياسي اليمني برمته لما خلفته من مآس مؤلمة أصابت ويلاتها الدموية كل بيت وأحزنت كل أسرة.

وعقد المشاركون في الندوة التي نظمتها جامعة عدن جلسة علنية لمحاكمة قيادة الحزب الاشتراكي- الفريق المنتصر- لارتكابها جرائم القتل والتصفيات الجسدية للخصوم السياسيين عن طريق البطاقة الشخصية ودون اقترافهم أي جرم، فقط لأنهم يختلفون معهم في الرأي..

وأعاد المشاركون حجم المأساة والمجازر التي ارتكبت في ساعة قليلة من انفجار الصراع إلى ترسبات وتراكمات الثقافة القمعية المكرسة على التصفية والاقصاء والشمولية المعادية للتعددية والتنوع في الرأي والحوار.

٢٦٠ مليار ريال تهرب ضريبي العام الماضي

غداً اجتماع يعقده الجانب الحكومي والقطاع الخاص لتحديد آلية تحصيل ضريبة المبيعات

□ صنعاء- منصور الغدرة

■ يعقد الجانب الحكومي والقطاع الخاص غداً الثلاثاء جولة جديدة من الحوار بينهما للتوصل إلى اتفاق يحدد الآلية الملائمة لتنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات الذي عزمت الإدارة الضريبية العمل به ابتداءً من أوائل العام الجاري ٢٠٠٧م وهو ما يعارضه التجار.

وقال مصدر مطلع لـ«الميثاق»: ان اللقاء الذي كان مقرراً أن يترأسه الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء- أمس الأحد- قد تأجل إلى غد الثلاثاء لإتاحة الفرصة للطرفين- الجانب الحكومي والقطاع الخاص ممثلاً بالاتحاد العام للغرف التجارية، لطرح وجهة نظرهما حول الآلية المثلى لتطبيق قانون ضريبة المبيعات بحيث يتوصل الطرفان بشأنها إلى اتفاق وإنهاء الخلاف الدائر بين الطرفين وتحقيق المصلحة من خلال التحصيل السليم للقيمة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

ويدور الخلاف بين الإدارة الضريبية والتجار بدرجة أساسية حول مكان تحصيل ضريبة المبيعات- القيمة المضافة- والتي حددها القانون بـ١٠٪ من مبيعات كل تاجر وصل رأسمال نشاطه التجاري (٥٠ مليون ريال)- إذ أن الإدارة الضريبية تصر على تطبيق القانون وإلزام كبار المكلفين بمسك دفاتر وسجلات تجارية لنشاطهم التجاري وإصدار فواتير للسلع التي يبيعونها مضافاً إلى قيمتها ضريبة المبيعات المحددة بـ١٠٪.

يوردها المكلف- التاجر- للإدارة الضريبية في محل نشاطه التجاري.. ويعارض التجار هذه الآلية ويتمسكون بآلية التسديد في المنفذ التي عمل بها العام الماضي ٢٠٠٦م كإجراء مؤقت إلى أن يتم العمل بالآلية الجديدة من بداية العام الجاري ٢٠٠٧م.

وكشف مسؤول في مصلحة الضرائب أن آلية تحصيل الضريبة في المنفذ قد نتج عنها العام الماضي ٢٠٠٦م تهرب ضريبي تراوح ما بين ٢٥٠-٢٦٠ مليار ريال ما يعادل ٧٠٪ من حجم الضريبة المستحقة سنوياً..

مؤكداً أن التجار والموردين لايقدمون بيانات صحيحة بقيمة السلع، وما يقدم سوى بيانات مزورة يحرص الحصول عليها من المنشأ بطرق وحيل عدة.

واتهم المسؤول الحكومي بعض التجار سعيهم إلى تهييج المواطنين وإثارة الرأي العام لتعطيل تنفيذ قانون ضريبة المبيعات من خلال رفع الأسعار لسلع معظمها معفية من ضريبة المبيعات.

هذا ويتوقع أن يبدأ في العشرين من الشهر الجاري خبراء من الهيئة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي بمراجعة القوانين الضريبية وإعداد مشروع قانون ضريبة الدخل.